

حسين أبو النمل*

مقاربة نقدية لسجال فلسطيني - سوري بشأن مخيم فلسطيني - سوري

العنوان بقراءة مقارنة لمخيّمَي اليرموك وجرمانا، وبالتالي فإن المتوقع هو أن يحوز المخيمان مساحةً متقاربة من التحليل، لكن واقع الحال أن حصة التحليل المعطى إلى مخيم اليرموك بلغ ثماني صفحات من النص، وأقل من أربع صفحات لمخيم جرمانا، الأمر الذي أفقد النص هدف المقارنة التي جاءت مجتزأةً وغائمةً المعالم (العدد ٨٦، ص ١٩١). وكان محرر "المجلة" أوضح أن "ما كتبه سمر يزبك ليس مقارنةً بين مخيمين، وإنما هو تحقيق صحافي عن [...] مخيم ومكان"، فضلاً عن أن من يريد المقارنة يستطيع ذلك، لناحية السكان وهوية المكان ومصير المخيم.. إلخ. أمّا أن يأخذ "اليرموك" ضعف حصة "جرمانا" فلسبب بسيط ومنطقي هو أن حجم الأول عشرة أضعاف الثاني.

إن المقارنة في الجوهر قائمة وفاقعة منذ عنوان التحقيق: "اليرموك لا يحمل من المخيم إلا الاسم" في مقابل أن "جرمانا تجسيد حي لفكرة العزل". كما نجد في مقدمة التقرير أن "مخيم اليرموك يمثل حالة الاندماج في المدينة بشرياً واقتصادياً، بعدما أصبح ضاحية جنوبية لدمشق، بينما يمثل مخيم جرمانا حالة العزلة البشرية والاقتصادية إلى حد ما"، ونجد أيضاً أن "الهوية الفلسطينية وخصوصية اللجوء في مخيم اليرموك باتتا أقل انسجاماً مع تحول هذا المخيم إلى سوق تجارية، بينما الانسجام الأهلي يبدو أكثر استقراراً في مخيم جرمانا". فأبي

نشرت "مجلة الدراسات الفلسطينية" تحقيقاً* بعنوان "حياة على الهامش: اليرموك لا يحمل من المخيم إلا الاسم وجرمانا تجسيد حي لفكرة العزل"، لسمر يزبك التي عرّفتها المجلة بأنها "روائية سورية"، كما نشرت تعقيباً*** بعنوان: "ملاحظات على تحقيق سمر يزبك حياة على الهامش" لأحمد جابر وموسى جرادات، وعرّفت الأول بأنه "سكرتير مجلة الهدف"، وقدمت الثاني كـ "باحث في علم الاجتماع السياسي". وقد وضعني الرد أمام حرج ذاتي لناحية عدم انتباهي لكوارث مفترضة في تحقيق ترك في انطباعاً إيجابياً قوياً حين قرأته، فتقصيته ثانية وتيقنت أن اتهامات المعقبين ما هي إلا افتراءات لتشويه صورة كاتبة سورية قالت الحقيقة من أجل فلسطين التي نستحقها فقط إذا تمتعنا بالنزاهة الفكرية والأخلاقية الواجبة.

إصرار على سوء الفهم وادعاء النقص وافتعال الاختلاف

قال المعقبان تحت عنوان "في المنهج": "يوجي

(*) كاتب فلسطيني.

(**) "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٨٤ (خريف ٢٠١٠)، ص ١٤٠ - ١٥١.

(***) "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٨٦ (ربيع ٢٠١١)، ص ١٩١ - ١٩٤.

يبقى فلسطينياً بعدما صار "لامخيمياً"؟ وإذ تساءل المراجعان عن "كيف يمكن إجراء قراءة مقارنة بين مخيم 'جرمانا' ولا مخيم 'اليرموك'؟" فإنهما تعسفا بالمنهج الذي يسمح بإجراء مقارنة بين المتناقضات، "مخيم جرمانا" و"لامخيم اليرموك"، وحتى بين مخيم "جرمانا" وحي "سان جرمان" الباريسي، أو بين القرد والإنسان!

وتتحدث "المشكلة المنهجية الأخيرة" عن نقص في التحقيق لناحية أنه "كان يجب الإشارة إلى أن اليرموك لا تعترف به الحكومة السورية كمخيم ولا وكالة الغوث التي ما زالت تواصل تقديم الخدمات إلى سكانه" (العدد ٨٦، ص ١٩١)، لكن الحقيقة هي على العكس تماماً مما ادعاه المراجعان، لأن التحقيق ذكر حرفياً ما يلي: "لا يزال مخيم اليرموك أكبر تجمع فلسطيني في سورية وفي العالم العربي، على الرغم من أن الأونروا لا تعترف به مخيماً، وكذلك مدينة دمشق ضمن مخططاتها التنظيمية" (العدد ٨٤، ص ١٤١). وعليه، لفق المراجعان مثلين زائفين لنقص التحقيق، فقدّمنا نصاً يؤكد أن الحقيقة هي بالضبط على العكس تماماً مما لفقاه.

تزوير فظ ومتعمد لكلام الكاتبة من خلال اجتزائه وإخراجه عن سياقه

ينتقل المراجعان إلى "في المضمون"، فنجد تمهيداً حافلاً بالسلبية لنص "يبدو مفككاً وغير قادر على إيصال فكرته، وهو يفتقد الحد الأدنى من شروط البحث الاجتماعي [فضلاً عن] غياب المعرفة المعمقة في واقع الشعب الفلسطيني اللاجئ وأوضاع حياته ومآلاته المجتمعية" (العدد ٨٦، ص ١٩١ - ١٩٢).

وبعد ٣٤ سطراً من التسفيه من دون دليل، انتقل المراجعان إلى ادعاء أن "ما جاء في النص عن 'لا ضرورة للحذر كما سأفعل لو كنت في زيارة أحد المخيمات الفلسطينية في لبنان' يحيل إلى ما سنسميه 'الاستشراق اللبناني' [لعل المقصود الاستشراق] ونظرته المعروفة ليس إلى المخيمات

مقارنة أكثر نحتاج إليها بعد تقابل الاندماج مع العزل، واضطراب الهوية مع استقرارها!؛

ما سر انتقاد غياب ما هو موجود فعلاً وبكثافة؟

رفض المراجعان "المقارنة التي جاءت مجتزأة وغائمة المعالم"، لكنهما، بدلاً من إكمال الـ "مجتزأ"، أو إجلاء "الغائم" من المعالم، انصرفا إلى موضوع جديد هو "مخيم جرمانا الذي لم تشر الكاتبة إلى أنه في قيد التفكير نتيجة الخطط الحكومية، وأن جزءاً كبيراً من سكانه تم نقله إلى تجمعات أخرى، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً أمام تتبع مسارات هذا التفكير وأوضاعه، وبالتالي مصير سكانه" (العدد ٨٦، ص ١٩١).

بالضبط، وعلى العكس تماماً مما قاله المراجعان، ركزت الكاتبة على ذلك وهي تقول: "وصل عدد المساكن في مخيم جرمانا قبل سنة ١٩٨٥ إلى ٢٤١٤ مسكناً، لكن الحكومة السورية نقلت ٣١١ أسرة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ [...] ثم نقلت ٤١١ أسرة أخرى [...]."، وتتالت عمليتنا الهدم والنقل ليشكل أبناء مخيم جرمانا الكتلة الأساسية لمخيم الحسينية الجديد"، ثم أضافت: "هدم كثير من البيوت، ولم يجد العديد من الفلسطينيين بديلاً [...] علماً بأن مخيم الحسينية [...] لا يُعدّ تجمعاً فلسطينياً". وأوجزت الكاتبة مصير المخيمين قائلة: "يشتركان في كونهما مجهولي المستقبل [...] هل سيكون المخيم مكانهم الأخير ووطنهم الجديد، أم [...] سيهجرون، ويمرون بتيه جديد؟" (العدد ٨٤، ص ١٤٩ - ١٥١).

وتناول المراجعان "المشكلة المنهجية الأخيرة"، التي في رأيهما "تقبع في التناقض الكامن بين إطلاق صفة المخيم على اليرموك، وبين إقرار النص بأنه ليس مخيماً". أين المشكلة في هذا، وخصوصاً أن التناقض المذكور، هو الجوهرية التي كشفتها الكاتبة وهي تؤكد أن جرمانا بقي مخيماً في مقابل أن "اليرموك لا يحمل من المخيم إلا الاسم"، أي لم

سؤال الكاتبة هو عن هوية المخيم،

لا عن شكل مدخله

يقول المراجعان: "من الطبيعي أن تتخذ صاحبة دمشق الجنوبية الشكل نفسه لمدخلها، ما دامت تخضع لإدارة بلدية سورية، بالضبط كما هي حال صاحبة جرمانا حيث تعيش الكاتبة" (العدد ٨٦، ص ١٩٢). وهما هنا لا يقتبسنا نصاً كلام الكاتبة الذي لا علاقة له بما علّقنا عليه، فهي لم تعترض أو تؤيد، وإنما قالت: "مدخل المخيم يشبه بوابة أي مدينة، أو بلدة صغيرة في سورية: قوس حديدي مزين بالأعلام والورود والشعارات الوطنية عن الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة؛ صورتان كبيرتان إحداهما للرئيس الراحل حافظ الأسد، والأخرى للرئيس بشار الأسد." الكاتبة لم تؤيد أو تعترض، وإنما أضافت: "لو كنت سائحة أجنبية لما خطر في بالي أبداً، أن أكبر تجمع للفلسطينيين في سورية سيكون خلف هذا القوس الحديدي" (العدد ٨٤، ص ١٤٠).

إذاً، لم تناقش الكاتبة في "أن تتخذ صاحبة دمشق الجنوبية الشكل نفسه لمدخلها"، وإنما مسألة أن "صاحبة دمشق الجنوبية" التي "تخضع لإدارة بلدية سورية"، كأى صاحبة سورية أخرى، هي ليست كأى صاحبة سورية أخرى، لأنها تضم اليرموك حيث أكبر تجمع للفلسطينيين في سورية! وهنا، ثمة مسألة مهمة طرحها يزيك، وتتعلق بهوية المكان، وهي: هل هو مجرد صاحبة سورية، أم مكان سوري، بوجود بشري وهوية فلسطينية؟ لقد سعت الكاتبة لتطابق بين القوس الحديدي/ المدخل للمكان ومضمون المكان، وفي هذا السياق كان تأكيدها ثانياً: "لن ألمح، أنا أو أي شخص يمر من تحت هذا القوس، أي وجود محسوس لفلسطين" (العدد ٨٤، ص ١٤١)، فبرّد المعقبان بأن هذا طبيعي، ويقولان: "ماذا تعني بهذا الوجود المحسوس؟ وكيف يفترض أن يكون هذا [...] في صاحبة صار الفلسطينيون فيها أقلية (٤٠٪)؟" (العدد ٨٦، ص ١٩٢). إذاً ليس من مبرر للسؤال عن

فحسب، بل إلى الإنسان الفلسطيني عامة أيضاً" (العدد ٨٦، ص ١٩٢)، فينسبان إلى الكاتبة قولها بضرورة الحذر عند زيارة مخيمات لبنان، الأمر الذي يعني أنها "تحاذر" المخيمات والإنسان الفلسطيني عامة، وهو ما روجّه المراجعان عبر اجتزاء سياق الكلام وتبديله من أجل قلب المعنى. جاء في بداية التحقيق: "الحذر واجب من كلمة 'مخيم' عندما نتحدث عن اليرموك. فالكلمة ربما تحيل على تأويلات متعددة عن حالة الشوارع والناس. أمّا بالنسبة إليّ فلن تجعلني هذه الكلمة أشعر بأني سألمح وجه ذلك الشخص الذي جعلنا نبكي حين كنا أطفالاً نتابع فيلم 'كفر قاسم' لبرهان علوية" (العدد ٨٤، ص ١٤٠). إذاً، حذر يزيك ليس من المخيم ذاته، بل مما تحيل إليه كلمة مخيم من تأويلات نمطية لم تعد قائمة لحالة الشوارع والناس!

لم يُسقط المراجعان ما يحدد معنى كلمة الحذر فحسب، بل أسقطا نصف الفقرة اللاحقة المكتملة للسابقة أيضاً، وهي: "لا مجال للتوقعات، فأنا أعرف المخيم جيداً" التي تسبق مباشرة نصف الجملة التي قاما باقتباسها بعد نزعها من سياقها وهي: "لا ضرورة للحذر كما سأفعل لو كنت في زيارة أحد المخيمات الفلسطينية في لبنان" (العدد ٨٤، ص ١٤٠). وكما يلاحظ فإن المراجعين اقتبسوا بعد علامة الفاصلة، وأسقطا ما سبق منذ بداية الجملة، علماً بأنه لا يجوز الاقتباس بعد علامة الفاصلة، وإنما بعد النقطة، حيث يبدأ المبنى والمعنى. إذاً، تُسقط سمر يزيك "الحذر"، لأنه "لا مجال للتوقعات"، لأنها تعرف اليرموك جيداً، أمّا الحذر فواجب لأنها لا تعرف مخيمات لبنان حيث "ثمة مجال للتوقعات"! إن سياق "الحذر" واضح ويختلف عن سياق "الاستراق" اللبناني ونظرته إلى الفلسطيني. سمر يزيك لا تشبه نعمة الله أبي نصر! كما أن صيغة كتابتها حصينة وسياقها غير قابل للالتباس، ولذا، فإن من أساء الفهم والتوظيف تقصّد سوء الفهم وتعمّد بؤس التوظيف!

بالصح والخطأ" (العدد ٨٦، ص ١٩٢)، في غمز إلى أنها سورية! لم يقدم المراجعان دليلاً على اتهاماتهما إلا "وصفها زيارة لبوابة فاطمة" قامت بها في سنة ٢٠٠٠، فأضافا: "الفلسطيني، لعلم الكاتبة، محروم من الوصول إلى هناك! لكنها تعلم ذلك، على عكس ما أوحى المراجعان، وهما لم يخبرانا ماذا قالت من كلام وصاية تؤاخذ عليه وهي تصف زيارتها لبوابة فاطمة. فقد قالت يزيك نصاً و فقط:

ففي سنة ٢٠٠٠ عندما قررتُ مع مجموعة من الأصدقاء زيارة الجنوب اللبناني المحرر، وذهبتنا إلى بوابة فاطمة، رأيت بعيني، أول مرة، الأرض التي بكينا من أجلها دائماً: فلسطين. هناك تماماً، عندما كنت أمد يدي تحت الأسلاك الشائكة، وأحاول وضع حفنة تراب في كيس بلاستيكي، لأجلبها إلى صديقتي الفلسطينية الممنوعة من دخول لبنان، وكذلك من دخول كثير من البلاد، والتي لا تملك هوية، ولأقول لها: "خذي هذا تراب فلسطين"، هناك تماماً وأنا أضع حفنة التراب في كفي، وألمح وجه أول جندي إسرائيلي أراه في حياتي، ثم أرفع رأسي وأنظر إلى تلك الحقول الخضراء، بكيت وعرفت فلسطين أكثر (العدد ٨٤، ص ١٤١).

هذا ما قالته الكاتبة في "وصفها بوابة فاطمة". قالت: الفلسطيني ممنوع من دخول لبنان، ولولا ذلك لكانت صديقتها الفلسطينية - السورية حضرت إلى تلك البوابة. وعليه، ما مبرر أن يُذكرها المراجعان قائلين: "والفلسطيني، لعلم الكاتبة، محروم من الوصول إلى هناك! أين مزيدة الكاتبة ووصايتها ومعايرتها للفلسطينيين في وصفها لزيارة بوابة فاطمة، الذي أثبتناه للتو كاملاً، والذي يقول بالضبط تماماً عكس ما لَفَقَه المراجعان؟

لم تكن سمر يزيك تزايد أو تلقي الكلام جزافاً وهي تطرح مشكلة هوية فلسطيني سورية، كي يحكم عليها المراجعان تعسفاً بأنها "تحاول القول أنها أكثر فلسطينية من الفلسطينيين، وبالتالي تمتلك حق الوصاية لتشریحهم وتشرح حياتهم ومعايرتها

"الوجود المحسوس"، الذي يعني وجود تناغم ما بين مدخل المكان ومضمونه، حيث "أكبر تجمع للفلسطينيين في سورية!"

الفلسطينيون أقلية في مخيم اليرموك الذي لم يعد موجوداً!

طرحت الكاتبة مسألة جدية ونوعية هي هوية "اليرموك"، وهنا قدم المعقبان خدمة حاسمة للكاتبة حين استهجننا: "كيف يفترض أن يكون هذا الوجود المحسوس في ضاحية صار الفلسطينيون فيها أقلية (٤٠٪)؟" وعليه، فإن المسألة لم تعد مسألة قوس حديدي لا يحمل رموزاً تدل على فلسطينية المكان، وإنما في أن المكان نفسه لم يعد فلسطينياً بنسبة ٦٠٪، في حين أنه، وحتى تاريخ قريب، كان فلسطينياً ١٠٠٪.

وبدلاً من تناول إشكالية الهوية التي طرحتها الكاتبة، اتهمت بأنها "لم تنظر إلى وجوه الناس، ولم تقرأ أسماء الشوارع والحارات، ولم تدخل إلى الحارات الداخلية، بل حتى لم تقرأ النعوات التي تحيل بمجملها إلى فلسطين وإلى قرى الناس وعائلاتهم" (العدد ٨٦، ص ١٩٢). فإذا كانت هذه هي الصورة الفلسطينية لدخل اليرموك فلماذا لا نجد تعبيراً عنها في مدخله الخالي من أي إشارة فلسطينية؟ هذه هي الإشكالية التي طرحتها الكاتبة، ساعية للقول إن اليرموك ليس كأبي ضاحية سورية، كما أشار المراجعان، وإنما هو فلسطيني بنسبة ٤٠٪ من سكانه!

عجز المراجعان عن مواجهة قضية

سمر يزيك قطعنا بشخصها

لم تزايد سمر يزيك أو تلقي الكلام جزافاً وهي تطرح مشكلة هوية فلسطيني سورية، كي يحكم عليها المراجعان تعسفاً بأنها "تحاول القول أنها أكثر فلسطينية من الفلسطينيين، وبالتالي تمتلك حق الوصاية لتشریحهم وتشرح حياتهم ومعايرتها

كثيرين من سكان المخيم الذين التقطهم أكدوا صعوبة تحديد مساحته الآن، وبتساءل لماذا الاستغراب، فليست مهمة السكان تحديد المساحة، إذ إن هناك مراجع مختصة لهذا الغرض! (العدد ٨٦، ص ١٩٣). حسناً، لكنهما لم يذكرنا أسماء المراجع المختصة، وما تقوله بشأن مساحة المخيم، وإنما ادعياً بدلاً من ذلك: "من باب التصحيح نلفت الكاتبة إلى أن اليرموك أُسس في سنة ١٩٥٧ لا في سنة ١٩٥٤، وعلى مساحة ٢,١ كم^٢، وذلك مقارنة بالرقم الذي ذكرته الكاتبة، وهو ٢١١٠ دونمات! نبدأ من التصحيح الثاني، من الأسهل، وهو "تصحيح" مساحة "٢١١٠ دونمات"، على ما ذكرت الكاتبة، بـ "٢,١ كم^٢! هذا مسخرة وليس تصحيحاً! إنه مجرد استخدام مقياس الكيلومتر المربع بدلاً من الدونم!

ننتقل إلى التصحيح الثاني والأهم، فنشير أولاً إلى أن المراجعين لم يذكرنا أن سنة ١٩٥٧ التي صححنا بها تاريخ الكاتبة، ١٩٥٤، مأخوذة من الإنترنت، من صفحة في الويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرفقة بتحذير الموقع: "المسودة غير مراجعة". وتاريخ الإنشاء هذا، ١٩٥٧، يتقاطع مع ما يرد في نبذة في صفحة "الأونروا" في الإنترنت أيضاً!

هكذا، وبكسبة زر على الإنترنت، حصل المراجعان على معلومات سريعة ومتسعة بشأن تاريخ إنشاء المخيم، من دون أن يسألا نفسيهما عن المنطق في تأخر الإنشاء من سنة ١٩٤٨، وهي سنة النكبة، حتى سنة ١٩٥٧ لا سنة ١٩٥٤، وهي التاريخ الصحيح الذي ذكرته الكاتبة استناداً إلى الكتاب المرجعي للباحث حمد موعد، "مخيم اليرموك: مقاربات في سوسولوجيا المخيم الفلسطيني" (دمشق: دار الشجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

جاء في هذا الكتاب تحت عنوان "ميلاد المخيم":

عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بدأت عملية نقل الفلسطينيين [...] إلى تجمع سكاني جديد أطلق عليه [اسم] مخيم اليرموك [بعدها] قامت مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب [...]

وتلطم خجلاً كبدوية هتك عرضها. تبكي من عارنا، بل اغتصابنا جميعاً، وعناً جميعاً، لأن فلسطين ما زالت مغتصبة. أختم النقطة فأقول: أين مصلحة فلسطين وقضيتها وأهلها في تزوير الحقيقة تماماً، وفي الإساءة المتعمدة إلى سمعة وموقف كاتبة سورية شجاعة ونبيلة، لا التباس البتة في أنها مسكونة بفلسطين؟

المراجعان ينسبان إلى الكاتبة "شائعة" عن نشأة اليرموك هي من كان دحضها

لعل القاسم المشترك بين مختلف النقاط التي تناولناها حتى الآن هي أن المراجعين قولاً الكاتبة تليقاً ما لم نقله، وهو ما تكرر أيضاً بقولهما: "أما عن تاريخية إنشاء المخيم فالكاتبة تحيلنا منذ البدء إلى أمر شائع فحواه أن العوائل الأولى التي سكنت المخيم هي من منطقة صفد، وهذه شائعة لا يعلم بها أي فلسطيني من المخيم، ولا نعلم من أين أتت بها" (العدد ٨٦، ص ١٩٢ - ١٩٣). هذا افتراء، لأن الكاتبة قالت تماماً عكس المنسوب إليها، فقد ذكرت: "بالنسبة إلى مخيم اليرموك فالعوائل الفلسطينية الأولى التي سكنته لم تكن من منطقة صفد، كما هو شائع"، وأن "الباحث محمود ديب يقول: كانوا في غالبيتهم من قرى الجليل" (العدد ٨٤، ص ١٤٢). لقد صدق المراجعان تليقيتهما بشأن الشائعة واندمجا تماماً في الدور، فأنبأ الكاتبة مستنكرين: "من أين أتت بها؟" (العدد ٨٦، ص ١٩٣). وهنا نسأل بدورنا: لماذا لفقاً لها ترداد شائعة نفتها هي كليا، ولم تذكرها أصلاً كي تكررهما؟

المراجعان يصححان تاريخ الإنشاء: من صواب إلى خطأ ومساحة اليرموك من ٢١١٠ دونمات إلى ٢,١ كم^٢!

انتقد المراجعان الكاتبة قائلين: "تشير إلى أن

المخيم وتحولاته الاجتماعية، هو تحوله إلى سوق مربحة لرأس المال الفصائلي أيضاً! وقد ردّ المراجعان قائلين: "الكاتبة خلطت السياسي بالتجاري، مدعية أن قادة فصائل فلسطينية اغتنوا من خلال تلك الفصائل، وحولوا مسارهم من السياسي إلى التجاري، وتلك تهمة تحتاج إلى إثبات، من دون أن نكون معنيين بالدفاع عن أحد!" (العدد ٨٦، ص ١٩٣). لقد ضرب المراجعان على "الحافر" فوصفا الكاتبة بـ "المدعية" في أثناء حديثها عن قادة تجار، لأن "تلك تهمة تحتاج إلى إثبات"، ثم ضربا على "المسار" كغير "معنيين بالدفاع عن أحد!" وإذا كانا كذلك فلماذا جعلنا من الكاتبة "مدعية" [...] خلطت السياسي بالتجاري، وقدمت "تهمة تحتاج إلى إثبات"، أي جزافاً! وعليه، فإن الواجب هو الذود عن طهارة قادة اتهموا ظلماً بأنهم "اغتنوا من خلال تلك الفصائل وحولوا مسارهم من السياسي إلى التجاري"! لم تأت يزيك بتهم من خيالها، وإنما ممّا سمعته، وهي تعلن بعضاً مما سمعت لأن حديث الوجدان الفلسطيني وسواه لا يجري عن أي تجارة، وإنما عن تجارة الدم! وعلى عكس كل ادعاء، فإن الكاتبة لم تقل إن "الفلسطيني" [...] يسكت على هذا الواقع" (العدد ٨٦، ص ١٩٣)، وما جرى في مقبرة اليرموك، وامتد إلى معظم المخيم، استناداً إلى ما حدث في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١١، خير دليل على أن الشعب لم يسكت، وهو يعاقب من اعتقد، عن صواب أم خطأ، أنه فاسد ومفسد تاجر بدم الشهداء ثم أتى يبيعهم خطاباً ركيكاً!

نعم، خفي وظهر بين المناضلين والشرفاء، جواسيس وفاسقون وشاذون وخسيسون

جاء في هذا السياق نفسه استنكار المراجعين: "من المخجل القول إن العمل السياسي سيعني أن يبيع الواحد نفسه للمخابرات عبر قادة الفصائل"،

باستئجار قطعة أرض كبيرة يملكها آل الحكيم، وتتبع من حيث التقسيم العقاري لمدينة دمشق.

في سنة ١٩٥٧ وزعت مؤسسة اللاجئيين قطعة أرض كبيرة شكلت الجسم الرئيسي لمخيم اليرموك ("مخيم اليرموك"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ - ٢٢). وعليه، فإن سنة ١٩٥٤، تاريخ إنشاء المخيم الذي قدمته الكاتبة، هي السنة الصحيحة، وليس "تصحيح" المراجعين وادعاءهما أنها سنة ١٩٥٧، التي هي تاريخ التوسيع لا الإنشاء. وخصصت الكاتبة خمسة أسطر لتناول "محاولة إحصاء جديدة جرت في سنة ٢٠٠٢ [...] تفتقر إلى الصدقية" (العدد ٨٤، ص ١٤٣)، فردّ المراجعان بتسعة أسطر قالوا فيها إن "ثمة إحصاء موثقاً قامت به الأونروا في سنة ٢٠٠٩، ويبدو أن وقت الكاتبة لم يسمح لها بالاطلاع عليه" (العدد ٨٦، ص ١٩٣). لا بأس، الكاتبة مقصرة، لكن المراجعين أجهدا نفسيهما للقول إنها مقصرة وغير مطلعة على المراجع، كما فعلا عند الحديث عن مساحة المخيم، إلاّ إنهما لم يقدموا ولا معطى واحداً، غير ما قدمته الكاتبة، بشأن المراجع المختصة أو مساحة المخيم أو عدد سكانه الآن.

من يجرو على إشهار حقيقة تحوّل قادة في فصائل فلسطينية إلى تجار سياسة فتمولين كبار؟

نصل إلى بيت القصيد، اليرموك - السوق - رأس المال حيث "الأثرياء من الفلسطينيين الذين تزعموا فصائل سياسية واستفادوا من مواقعهم، و[...] لديهم صلات وثيقة بأصحاب القرار السياسي خارج المخيم [...] وبالأمّن السوري" (العدد ٨٤، ص ١٤٣). إن الصورة التي رسمتها الكاتبة تدحض ادعاء المراجعين أنها تحدثت "من دون أن تكلف نفسها عناء تحليل المسارات الفعلية لتفكك المخيم وتحولاته الاجتماعية" (العدد ٨٦، ص ١٩٣)، ونحن نقول ما نقول لأن خير تحليل لمسارات تفكك

وحين عجز المراجعان عن مواجهة الرواية طعنا بالراوي كما جرى مع الشاهد علي، فبدلاً من مناقشة ما نُسب إليه، أخذوا على الكاتبة أنها لم تكلف نفسها سؤال [علي] لماذا لا يحمل هوية إذا كان لاجئاً فعلاً؟ لعله من الفلسطينيين القادمين من الأردن والعراق، أو لعله غيرهم، وهؤلاء مأساتهم تحتاج إلى نقاش آخر" (العدد ٨٦، ص ١٩٤). لكن الكاتبة كانت ذكرت أن علي الذي يبلغ الأربعين من العمر، ولد في مخيم اليرموك، أي أنه لم يأت من الأردن أو العراق! وهي إذ لم تكلف نفسها سؤاله، فلماذا لم يكلف المراجعان نفسيهما إعلام القارئ بحقيقة "مأساة" علي؟

نعم؛ تحولت الولاءات الوطنية إلى ولاءات دينية وسلطوية واستخباراتية

لا تنتقص "مأساة" علي من حقه بالقول: "تحولت الولاءات الوطنية إلى ولاءات دينية وسلطوية ومخابراتية" (العدد ٨٤، ص ١٤٦)، وهنا يتساءل المراجعان: "هل يجوز تبني رأي يعمم نفسه على المجتمع كله؟" (العدد ٨٦، ص ١٩٤). أين الخطأ في تسجيل تراجع "الوطنية الجامعة" لمصلحة ولاءات: دينية ("حماس")، وسلطوية ("فتح")، واستخباراتية، أي الشريحة المرتبطة بالسلطة السورية؟ هل من ثقل بين فلسطينيين سورية خارج العناوين المذكورة؟ اتهم المراجعان معالجة الكاتبة للظاهرة الدينية بأنها "تتجنب الحديث عن أسبابها الحقيقية، وتتجاهل أنها امتداد لحالة عامة طالت معظم العالم العربي والإسلامي" (العدد ٨٦، ص ١٩٣). هذا ما ادعياه، لكنها قالت: "الآن يمكن اعتبار مخيم اليرموك مثلاً ونموذجاً مصغراً لما يحدث من تغييرات في سورية؟" وقد طرحت السؤال على محمد قائل: "عندما سألتُه عن رأيه في التغييرات في المخيم وأسبابها، وإن كان لها علاقة بما يحدث في سورية، أجاب [...] لا دخل لي بما يحدث خارج المخيم" (العدد ٨٤، ص ١٤٤). وذكر علي أن "حماس" تسود [...] بنات الخامسة يضعن الحجاب، طفلات

وقد تذاكيا متسائلين: "أليس اتهام المناضلين في صفوف الفصائل [...] بالعمالة، إهانة، بل ادعاء غير صحيح [...] وهل صحيح حقاً الادعاء أن مناهضي إسرائيل والنشطين ضدها وضد التطبيع هم عملاء للسلطات السورية ومخابراتها؟" (العدد ٨٦، ص ١٩٤). وهنا لجأ المراجعان إلى حيلة. يا للهول! الكاتبة تتهم المناضلين والشرفاء! هذه الحيلة مستهلكة، لأنه خفي وظهر بين "المناضلين" و"الشرفاء" و"مناهضي إسرائيل"، في كل مكان وزمان، عملاء لإسرائيل وغيرها، فضلاً عن فاسقين وشاذين وخسيسين إلى حد الانحطاط، ما داموا زائدوا وتوضأوا بدم الشهداء ثم خرجوا ليزنوا! ومن الجدير بالذكر أن جملة "العمل السياسي سيعني أن يبيع الواحد نفسه للمخابرات عبر قادة الفصائل"، التي ذكرها الشاب علي ش. (العدد ٨٤، ص ١٤٦) هي مجازية، ولعلها تعني انضباط عمل الفصائل تحت السقف السياسي الذي تحدده المخابرات.

في معنى أن تكون "أم الشهداء" مع "أبو عمار" وقلبها على "الحكيم"

وصف المراجعان "المقابلات التي أجرتها الكاتبة [...] بأنها] إما مفتعلة ودرامية، وإما مجتزأة"، و"كل من قابلتهم [...] مشغولون بأمور لا تتعلق بالقضية الفلسطينية، ولا يعيشون الحياة النمطية للاجئ". وتجدر الإشارة هنا إلى تنوع شخوص المقابلات: محمد من "حماس"؛ أم محمد التي "لا تغير قناتها الفضائية الفلسطينية"، وهي الأم لثلاثة شهداء سقطوا مع أبو عمار (العدد ٨٤، ص ١٤٥)؛ علي الأمين للجبهة الشعبية والمسكون بخطابها التاريخي؛ شاب قال "إن أكبر نسبة لتعاطي الحبوب والحشيش والمخدرات هي هنا في المخيم" (العدد ٨٤، ص ١٤٨)؛ سيدة جزمت بعدم وجود "واحد من قيادات الفصائل يستطيع الدخول إلى المخيم من دون حرس شخصي، ولا يكون مدججاً بالسلاح والخوف!" (العدد ٨٤، ص ١٤٦).

المراجعين؟ لكن المخيم الفلسطيني نفسه شذ برأي المراجعين نفسيهما، وبعد أربعة أسطر، إذ ذكرنا "تسابق بنات المخيم على أحدث التقلبات!" و"تعج الشوارع في المخيم حتى منتصف الليل بالفتيات!" هذا لا يستقيم وذاك، فإمّا أننا في زمن التشدد الديني، وهذا لا يسمح بأن "تعج الشوارع في المخيم حتى منتصف الليل بالفتيات"، وإمّا العكس، أي زمن الانفلات الديني! لكن ثمة ثابت هو أن المجتمع لم يستسغ يوماً بقاء الذكور في الشوارع حتى منتصف الليل، فكم بالحري بالنسبة إلى النساء مع صعود التشدد الإسلامي؟

ونختم هذه المساهمة انطلاقاً مما أوردناه للتو، فقد قال المراجعان الشيء ونقيضه بالنسبة إلى الأمر نفسه، وهذا يشكل دليلاً على أن كل ما وجّهناه إلى الكاتبة من اتهامات كان افتراءً، وما نسباه إليها من مثالب كان ملفقاً. لقد انتقدا غياب ما هو موجود فعلاً وبكثافة، فضلاً عن اجتزاء الكلام وإخراجه عن سياقه الذي يعطيه معناه، وتسفيهه من دون تقديم برهان على ذلك، سوى الادعاءات القاطعة والفارغة من أي دليل ملموس. وحين عجز المراجعان عن مواجهة القضايا الحساسة التي طرحتها الكاتبة طعنا بشخصها وحقها كسورية في تناول أمور فلسطينية. ولا يفوت القارئ الحصيف أن جريماتها هي تجرؤها على الحديث عن فساد قادة فلسطينيين انتهزوا النضال لتشكيل طبقة من محدثي النعمة، لها ارتباطاتها السياسية والأمنية السورية.

وأخيراً، ثمة ملاحظة منهجية هي أن المراجع أحمد جابر عرّف نفسه أو عرّف عنه بأنه "سكرتير مجلة الهدف" التي تتحمل المسؤولية عن سجاله مع يزيك، بغض النظر عمّا إذا كان أصاب أم أخطأ فيه. وعليه، لا علاقة لمؤسسته أو صفته بسجال يتحمل وحده مسؤوليته، وهو ما كان يجب أن يوضّح في ردّه على يزيك، بدلاً من زج مجلة "الهدف"، أقصد ذلك أم لم يقصد، فيما لا علاقة لها به، ولا يسجل لها أو عليها، وفق ما تقتضي الأصول. ■

يُمنعن من متابعة دراستهن [...] وأموال هائلة تُضخ. وبشأن "من يفعل ذلك؟" "إسألني الفصائل المسيطرة الآن، المخيم ليس بمنجى عمّا يحدث في سورية" (العدد ٨٤، ص ١٤٦).

وتقتبس الكاتبة قول الباحث حمد موعد: "إن هناك أسباباً عامة وخاصة لهذا المد الديني الإسلامي في اليرموك، منها المتغيرات الدولية والإقليمية، مثل الثورة في إيران [...] وسقوط الاتحاد السوفياتي [...] والفساد، وتنامي ظاهرتي القمع والدمار اللذين لحقا باقتصادات الدول [و] الانقسامات الفلسطينية" (العدد ٨٤، ص ١٤٨).

"تسابق بنات المخيم على أحدث التقلبات"، و"تعج شوارع المخيم حتى منتصف الليل بالفتيات!"

بعد تهمة تجنب تناول الأسباب الحقيقية للظاهرة الدينية الفلسطينية كامتداد لحالة عامة، انقلب المراجعان ليطّهما الكاتبة بتوظيف طلب أم محمد منها وضع حجاب في المرة المقبلة بأنها تحاول القول إنه "مدخلها لولوج عالم المخيم، كأنها لم تر في تجوالها، تنوع اللباس والزي، وتسابق بنات المخيم على أحدث التقلبات [وكيف] تعج الشوارع في المخيم حتى منتصف الليل بالفتيات!" (العدد ٨٦، ص ١٩٣ - ١٩٤).

لكن الشوارع لا تعج بالشباب عند منتصف الليل، فكم بالحري الفتيات. ففي مخيمات، بل مدن لبنان، وعلى رأسها بيروت العاصمة، الأقل محافظة من سورية، نادراً ما تشهد شوارعها امرأة محترمة بمفردها في منتصف الليل، إلا العاملة بدوام ليلي، والتي تتكفل سيارة العمل بإيصالها ذهاباً وإياباً، فكم بالحري اليرموك؟

قدّم المراجعان صورة متحررة ومناقضة لصورة محافظة قدمتها الكاتبة لليرموك الذي كان محافظاً قبل موجة التشدد الديني، فكم بالحري بعد صعود الظاهرة الإسلامية في المخيم الفلسطيني "الذي لن يشذ عن هذا الواقع" (العدد ٨٦، ص ١٩٣) بلغة